استخدامات الذّكاء الاصطناعي في عمل القضاء

١ـ مقدمة:

يشهد العالم تحوّلاً جذريّاً بفعل تطوّر تقنيّات الذّكاء الاصطناعي، التّي دخلت بقوّة إلى مختلف الميادين، ومنها ميدان القضاء.

إن إمكانيّة توظيف هذه التّقنيّات في الأنظمة القضائيّة تفتح آفاقًا كبيرة لتحسين الكفاءة وتسريع البتّ في القضايا وتخفيف العبء عن القضاة.

ومع ذلك، يظلّ إدخال الذّكاء الاصطناعي في بيئة حسّاسة، كالقضاء، موضوعًا دقيقًا يستوّجب دراسة متأنّية لمكامن القوّة والمخاطر المحتملة، حتى لا يتحوّل من أداة داعمة لعمل القضاء إلى عنصر مهدّد لمبادئ العدالة.

٢ـ استخدامات الذّكاء الاصطناعي في القضاء، فوائده ومحاذيره:

أولاً: استخدامات الذّكاء الاصطناعي في القضاء:

بدأت عدة أنظمة قضائيّة في العالم بإعتماد الذّكاء الاصطناعي في مهام مختلفة، منها:

-تحليل السّوابق القضائيّة: يساعد في استرجاع وتحليل قرارات سابقة لتسهيل اتخاذ قرارات مشابهة في أوضاع مشابهة.

-فرز وتصنيف الملفات القضائيّة: لتسريع الإجراءات وتحديد أولويات العمل.

-التنبؤ بمآلات القضايا: عبر تحليل بيانات مماثلة وتقديم احتمالات للحكم النهائيّ.

-تحسين الخدمات القانونيّة الإلكترونيّة: مثل: المساعدات القانونيّة الآليّة التي تقدّم إرشادات مبدئيّة للمتقاضين.

وهناك مجالات يمكن فيها الاعتماد على الذّكاء الاصطناعيّ بشكل آمن، مثل:

- قضايا السيّر والمخالفات المروريّة، التي تكون الأحكام فيها غرامات ماليّة.

- الدعاوى المدنيّة البسيطة ذات القيمة الماليّة المحدودة كما دعاوى المطالبة ببدلات ايجار أو سندات دين، فيقرأ النّظام العقد أو السّندات وتواريخ الاستحقاق، ويحدّد المبلغ المستحق دفعه.

ثانياً : فوائد الذّكاء الاصطناعي في القضاء:

إن استخدام تطبيقات الذّكاء الاصطناعي في عمل القضاء، له فوائد جلّة منها:

- تسريع العمل القضائيّ وتخفيف الضّغط عن المحاكم.

- معالجة كميّات هائلة من البيانات القانونيّة.

- تقليل التّكاليف وتحسين تخصيص الموارد.

- دعم القاضي في اتخاذ قرارات أكثر استنارة .

- تعزيز الشّفافيّة وتوحيد الاجتهاد القضائي.

ثالثًا: محاذير ومخاطر استخدام الذّكاء الاصطناعي:

رغم الفوائد الجمّة لتطبيقات الذّكاء الاصطناعي على العمل القضائي، فإنّ لهذا الأمر، محاذيره، منها:

- المساس باستقلاليّة القاضي إن تمّ الاعتماد الزائد على الأنظمة الذّكية.

- إمكان تحيّز الخوارزميات استنادًا إلى بيانات غير متوازنة أو غير دقيقة.

- إنعدام الشّفافيّة في كيفيّة وصول الخوارزميّة إلى نتائجها.

- مشكلات تتعلّق بالخصوصيّة وحماية بيانات المتقاضين الشّخصيّة.

- غياب جهة مسؤولة مباشرة عن الأخطاء النّاتجة عن النّظام هذا.

رابعًا: مقترحات للتخفيف من أخطار استخدام الذّكاء الاصطناعي:

- الإبقاء على الرّقابة البشريّة القضائيّة وعدم تفويض القرار النّهائي للآلة.

- تدريب القضاة على التّعامل مع أدوات الذّكاء الاصطناعي وفهم آليّاتها.

- فرض قواعد للشفافيّة في تصميم الخوارزميات وتدقيقها.

- وضع إطار قانونيّ يحدّد المسؤوليّات ويوجّه الاستخدام السّليم ويحمي البيانات الشّخصيّة للمتقاضين.

خامسًا: واقع الذّكاء الاصطناعي في القضاء اللبنانيّ:

في لبنان، لا يزال استخدام الذّكاء الاصطناعي في المجال القضائيّ في مراحله الأولى، حيث تقتصر التّطبيقات الحاليّة على بعض المبادرات في رقمنة الملفّات القضائيّة وتبسيط الإجراءات القضائيّة. ولم يُعتمد بعد أي نظام ذكيّ بشكل فعليّ في إصدار الأحكام أو تقديم المساعدة التحليليّة للقضاة. إلا أنّ الاهتمام آخذ في التّزايد، وبدأت بعض الجهات القضائيّة، بمتابعة هذه التحولات العالميّة لاستكشاف إمكانيّات الاستفادة منها، خصوصًا في تسريع العمل القضائي وتحسين جودة البيانات القضائيّة.

ومع وجود تحدّيات تقنية وتشريعية، تبقى الحاجة ملحّة لوضع خطّة استراتيجيّة تواكب التطوّر العالمي، مع احترام خصوصيّة النّظام القضائيّ اللبنانيّ.

٣- خاتمة

يمثّل الذّكاء الاصطناعيّ فرصة مهمّة لدعم الأنظمة القضائيّة وتعزيز كفاءتها، شريطة استخدامه كأداة مساعدة وليست بديلة. رغم الإمكانيات الكبيرة التي توفّرها تطبيقات الذكاء الاصطناعي في دعم القاضي من خلال تحليل البيانات وتقديم التّوصيات، فإنّ مكانة القاضي تظلّ مركزيّة ولا غنى عنها في النّظام القضائيّ. فالقاضي لا يقتصر دوره على إصدار الأحكام فحسب، بل يتطلّب عمله قدراً عالياً من التّقدير الإنسانيّ، فَهْمْ السّياق والتّفاعل مع معايير العدالة والأخلاق؛ وهي عناصر لا يمكن للخوارزميات أن تحاكيها بشكل كامل. وبالتّالي، فإن الذّكاء الاصطناعي يجب أن يستخدم كأداة تقنيّة مساندة تعزّز من فعاليّة القاضي، لا أن تحلّ محلّه أو تهمّش دوره وذلك حفاظاً على جوهر الوظيفة القضائيّة بما يضمن احترام حقوق المتقاضي وتحقيق العدالة الحقيقيّة.

بيروت في 2025/12/11